

Distr.: General
6 April 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية



الدوحة، ١٢-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

التجارب الناجحة في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الشاملة
لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل تعزيز سيادة القانون
على الصعيدين الوطني والدولي ودعم التنمية المستدامة
والتحديات الماثلة في هذا المجال

الملخص الرئاسي للمناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن
إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،
التي عقدت في نيويورك في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥

مذكّرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

١ - دعا رئيس الجمعية العامة إلى إجراء المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن إدماج
منع الجريمة والعدالة الجنائية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في نيويورك في ٢٥
شباط/فبراير ٢٠١٥. وقد نظمت المناقشة بمبادرة من البعثات الدائمة لقطر وتايلند وإيطاليا
والمغرب، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب).

٢ - وكان الغرض من هذه المناقشة هو التباحث في المسألة الشاملة المتعلقة بكيفية
التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتشجيع التنمية المستدامة من خلال تعزيز نظم
منع الجريمة والعدالة الجنائية وقواعدهما ومعاييرهما، والعمل في الوقت نفسه على مكافحة
التهديدات التي تقوّض تلك النظم والقواعد، ولا سيما الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية
والاقتصاد غير المشروع والفساد. وبالإضافة إلى ذلك، حرصت المناقشة على الإسهام في

* A/CONF.222/1



المداولات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وكذلك تقديم مساهمات إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المزمع عقده في الدوحة، في الفترة من ١٢ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

ثانياً - الجلسة الافتتاحية

٣- أثناء الجلسة الافتتاحية للمناقشة المواضيعية، أبرز المتكلمون أن عام ٢٠١٥ يصادف الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، التي يؤكد ميثاقها من جديد على "الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية." ولاحظ المتكلمون أن كثيراً من الناس في جميع أنحاء العالم، على الرغم من هذا الإعلان الرسمي، ما زالوا يعانون من الآثار الويللة للفقر والجريمة والإرهاب والإقصاء والاضطهاد والفساد والحرمان.

٤- وشددوا على أن هؤلاء الناس يطلبون - وهم يستحقون ذلك حقاً - الحوكمة الخاضعة للمساءلة، ونظم عدالة منصفة ويسهل الوصول إليها، ومجتمعات سلمية والأمن الشخصي والحياة الكريمة. وشددوا كذلك على أن من واجب المجتمع الدولي مساعدة الناس حيثما كانوا على اغتنام هذه الفرص، بما في ذلك من خلال وضع خطة تحوّل عالمية طموحة لما بعد عام ٢٠١٥، تكون شاملة وراسخة الجذور في حقوق الإنسان وسيادة القانون.

٥- وخلال الدورة، شدّد المتكلمون على أن نهج التنمية المستدامة يتطلّب وضع استراتيجيات فعالة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد. وشددوا على أن الجريمة بما تتسم به من طابع عالمي وتعتدّ تستلزم اتخاذ تدابير تصدّ عالمية وجماعية.

٦- ولاحظوا في هذا السياق أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المقرر عقده في نيسان/أبريل ٢٠١٥، يتيح للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة فرصة هامة لإعادة تأكيد الردّ العالمي على التحديات الماثلة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وشددوا كذلك على أن نتائج المؤتمر ستوفر إرشادات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية للسنوات الخمس المقبلة؛ وستسفر عن رؤية والتزام مشتركين متجددين بتنفيذ مبدأ سيادة القانون وحقوق الإنسان، فضلاً عن تعزيز مجتمعات سلمية وحاضنة للجميع.

٧- وأشار المتكلمون إلى أن الجريمة أشدّ وطأةً على الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة، وكذلك المعرضون للتهميش والتمييز. ولاحظوا، على سبيل المثال، أن جرائم مثل الفساد تقوِّض تقديم الخدمات الأساسية للعديد من الناس في

جميع أنحاء العالم، لأنها تحرمهم من الفرص الاقتصادية والاجتماعية وتزيد من إضعاف المؤسسات الهشة أصلاً.

٨- وفيما يتعلق بسيادة القانون، لاحظ المتكلمون أن المجتمع الدولي قد اعترف منذ زمن بعيد بأهميتها، لا سيما في مجال منع الجريمة بفعالية وإرساء قاعدة قوية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، أبرزوا أن انعدام سيادة القانون أو قصورها هما من بين العوامل التي تعيق أعمال الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية، في بعض الحالات. ومن ثمّ شددوا على أن سيادة القانون تشكل أداة حاسمة في النهوض بالأنشطة الإنمائية على جميع المستويات، وهي عامل من عوامل تعزيز هذه الأنشطة. وأكدوا في هذا الصدد على ضرورة إدراج سيادة القانون في خطة التنمية باعتباره من المبادئ الأساسية.

ثالثاً- حلقات النقاش

٩- عقدت حلقتا نقاش في الصباح وبعد الظهر تحت العنوانين التاليين، على التوالي: "نحو التنمية المستدامة: التجارب الناجحة في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والتحديات الماثلة في هذا المجال" و"صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تعزيز التعاون الدولي على ترويج سياسات منع الجريمة والعدالة الجنائية".

١٠- وقد جمّعت أدناه رسائل المشاركين في الجلستين.

ألف- الإطار القانوني

١١- دعا المتكلمون إلى التقيّد بجميع الصكوك الدولية ذات الصلة والتنفيذ الكامل لها، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، والاتفاقيات الدولية القائمة في مجال مراقبة المخدرات. كما دعوا إلى مواصلة تقديم الدعم لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي تستعد لبدء دورة الاستعراض الثانية. وعلاوة على ذلك، أشاروا إلى أن الأطر القانونية الدولية ومعايير وقواعد العدالة الجنائية السالفة الذكر توفر للدول الأعضاء منهاجاً مشتركاً تستعين به في مكافحة الأشكال الخطيرة من الأنشطة الإجرامية، بصرف النظر عن الاختلافات في النظم والتقاليد القانونية؛ وتتيح المرونة في إعداد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية.

باء - التحكم في زمام الأمور على الصعيد الوطني

١٢ - شدد المتكلمون على أن التحكم في زمام الأمور والقيادة الحقيقية على الصعيد الوطني أمران ضروريان لضمان التعزيز الفعال لسيادة القانون والتنمية المستدامة من خلال استراتيجيات ومؤسسات منع الجريمة والعدالة الجنائية. كما أشاروا إلى أهمية نظم العدالة التقليدية أو العرفية التي كثيرا ما تعمل جنبا إلى جنب مع نظام العدالة الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك، شددوا على أهمية الاستقلال التام للقضاة والقضاء والمدعين العامين، فضلا عن نزاهتهم. وأخيرا، أكدوا على حاجة الحكومات إلى إجراء بحوث وتحليل جنائية مفصلة كفيلة بتمكينها من اعتماد خيارات فعالة في مجال السياسة العامة.

جيم - مشاركة الجمهور

١٣ - أشار المتكلمون إلى أن مشاركة الجمهور مشاركة واسعة وشاملة في وضع وتنفيذ استراتيجيات لمنع الجريمة والعدالة الجنائية أمر بالغ الأهمية لنجاحها وفعاليتها. وركزوا بصفة خاصة على أضعف الفئات في المجتمع، بمن فيهم النساء والشباب والفقراء فضلا عن الأشخاص ذوي الإعاقة، ولاحظوا أن وجود عملية شاملة حقا تتسم بمشاركة مجدية تزيد من قدرة الناس على الإسهام في خيارات السياسة العامة التي يرجح أن تؤثر فيهم أكبر تأثير وتخضع المؤسسات الحكومية للمساءلة. ولاحظوا أن هذه المشاركة العامة يمكن أيضا أن تساعد على تنمية وتعزيز ثقافة الشرعية من خلال التعليم وتيسر الحصول على المعلومات، وهو أمر يمكن أن يكون دافعا قويا لمنع الجريمة. وجرى التشديد بوجه خاص على أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني لتمكينها من إخضاع الحكومات للمساءلة عن التزاماتها.

دال - التعاون الدولي والشراكات الدولية

١٤ - أشار المتكلمون إلى أن التعاون الدولي بين الدول الأعضاء والتنسيق والتعاون بين الوكالات أمور بالغة الأهمية في التصدي للجريمة التي أصبحت أكثر تطورا واتساما بطابع عابر للحدود الوطنية. وشددوا في هذا الصدد على أن التعاون الدولي على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ينبغي أن يسير جنبا إلى جنب مع فتح باب العدالة بالفعل أمام الجميع؛ ويجب أن تشمل أيضا التركيز على تعزيز القدرة على رصد الاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات والأنواع البرية والممتلكات الثقافية، وكذلك التدفقات المالية غير المشروعة.

١٥ - ونوّه المتكلمون بالبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات التابع للمكتب ودعوا المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي يبذلها البرنامج، بما في ذلك جهوده الرامية

إلى تعزيز التعاون والشراكات على الصعيد الدولي من أجل تعزيز نظم العدالة الجنائية الإقليمية. وأكدوا على أن التعاون الدولي الفعال يشمل إقامة الشراكات في مجال إنفاذ القانون، بما في ذلك تبادل المعلومات والبيانات والمعلومات الاستخبارية؛ والمساعدة القانونية المتبادلة في أوسع معانيها والإجراءات المبسطة والناجعة؛ وإجراءات التسليم التي تتيح المرونة وتراعي الاختلافات بين النظم القانونية.

١٦- وعلاوة على ذلك، لاحظ المتكلمون أن تعزيز تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة ودور المنظمات والاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية عنصران بالغ الأهمية في تيسير التعاون الدولي بكفاءة وفعالية. ودعوا إلى تعزيز الشراكات بين الحكومات والجهات المانحة الأخرى والخبراء من القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية.

هاء- المساعدة التقنية وبناء القدرات

١٧- أكد المتكلمون على أهمية تقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز استراتيجيات ومؤسسات منع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما في البلدان النامية والدول الخارجة من نزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، شددوا على ضرورة نقل التكنولوجيا والمعدات اللازمة لإنفاذ القانون من أجل التحقيق بفعالية والتصدي للتحديات التي يطرحها مستوى النشاط الإجرامي الذي يزداد حركية وتعقداً. وفي هذا الصدد، شددوا على أهمية تعزيز قدرة المكتب ونهوها بالأنشطة الجارية والمساعدة التي يقدمها المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام.

واو- وضع المؤشرات

١٨- أشار المتكلمون إلى أن الأهداف والغايات المزمع الاتفاق عليها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما تلك المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون، ينبغي أن تقترن بالمؤشرات المناسبة بغية تمكين الدول من قياس التقدم المحرز في التنفيذ، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بفعالية مؤسسات العدالة الجنائية. ولوحظ على وجه الخصوص أن هناك فرصة حقيقية سانحة للمكتب وللجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لتقديم المشورة القيمة بشأن المؤشرات والمقاييس التقنية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية فيما يتعلق بعدة أهداف وغايات من المزمع إدراجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشار المتكلمون في هذا الصدد إلى أن اللجنة يمكن أن تستفيد من الموارد والأدوات المتاحة، بما في ذلك البيانات التي

جميعها المكتب ووكالات أخرى بشأن اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي وأداء نظم العدالة الوطنية. وشددوا كذلك على أن البلدان النامية والبلدان الخارجة من نزاعات ستكون في حاجة ماسة إلى أوجه الدعم والمساعدة الدولية من أجل تعزيز قدراتها على جمع البيانات وتعزيز الإدارات الإحصائية والتحليلية.

زاي- اقتراحات محددة

١٩- أوصى المشاركون بما يلي:

- (أ) ينبغي للاستعراضات المواضيعية التي يجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تأخذ في الاعتبار العمل المعياري الذي تقوم به لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وأن تحيله بعد ذلك إلى المجالس التنفيذية والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج من أجل الدعم الذي تقدمه للبلدان في مجال تنفيذ توجيهات السياسة العامة؛
- (ب) ينبغي للجمعية العامة في دورتها الحالية أن تنظر في اتخاذ قرار بشأن الاتجار غير المشروع بالأنواع البرية، لما له من آثار سلبية على التنمية المستدامة والتنوع البيولوجي والاستقرار في بعض المناطق؛
- (ج) ينبغي أن ينظر المؤتمر في الثغرات الكامنة في تنفيذ الصكوك القانونية الدولية القائمة المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع والإرهاب.

رابعاً- الجلسة الختامية

- ٢٠- شدد رئيس الجمعية العامة في ملاحظاته الختامية على أنه يجب على الدول الأعضاء، من أجل الوفاء بوعودها بتحقيق التنمية المستدامة، أن تكفل تمتع المجتمعات بالأمن والسلام، بما في ذلك من خلال تعزيز سيادة القانون وتوطيد نظم العدالة الجنائية التي ترسخ المبادئ الأساسية للعدالة والإنصاف والمساواة.
- ٢١- وأشار الرئيس إلى أن المؤتمر الثالث عشر يتيح فرصة تاريخية لمواصلة مناقشة أهمية إدراج سيادة القانون والعدالة الجنائية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.